

أثر التأمين التكافلي في النمو الاقتصادي في عدد مختار من البلدان الإسلامية في الفترة (2008-2021)

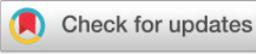
محمد مادي

المعهد العالي لأصول الدين، جامعة الزيتونة- تونس

mmd.h.medi@gmail.com

(سُلم البحث للنشر في 10 / 05 / 2024م، واعتمد للنشر في 29 / 08 / 2024م)

<https://doi.org/10.33001/M0110202422/131>



الملخص:

تتناول هذه الدراسة مؤسسات التأمين التكافلي وتأثيرها في النمو الاقتصادي، خلال عدد من الدول الإسلامية، على مدى 14 سنة (2008-2021) باستخدام (نموذج التأثير العشوائي «Random effect Model») نموذج المربعات الصغرى المعممة «GLS»، هذا في مرحلة أولى، وفي مرحلة ثانية تدرس آليات تطوير فاعلية هذه المؤسسات الاقتصادية، تحديداً في ما يتعلق بالاستثمار، وذلك باقتراح صياغة جديدة للاستثمار في هذه المؤسسات تعتمد على هيكل استثماري مستقل، تستثمر ضمنه شركات التكافل جزءاً من أموالها بمنأى عن بقية المؤسسات المالية. تتمثل مشكلة البحث في أن صناعة التكافل على الرغم من مساهمتها في النمو الاقتصادي ونمو أصولها المطرد في أكثر

الدول التي تبنتها، غير أن هذا النمو لم يصحبه أي تغيير ينأى بها عن استنساخ آليات عمل السوق المالية، وهو ما يمثل عائقاً أمام الهندسة الابتكارية، تحديداً الاستثمار المباشر الذي تتجنبه مؤسسات التأمين عموماً، بل وتمنعه قوانين بعض الدول. وبإعمال المنهجين الإحصائي والتحليلي خلصت الدراسة إلى أن التأمين التكافلي يحفز النمو الاقتصادي لدول الدراسة، وأنه من الضروري إعادة التفكير في النهج الاستثماري لهذه المؤسسات لتتماهى مع نشأتها من رحم الشريعة الإسلامية التي تدعو لملازمة الاقتصاد الحقيقي.

الكلمات المفتاحية: التأمين التكافلي، النمو الاقتصادي، نموذج التأثير العشوائي، الهيكل الاستثماري المستقل، المملكة العربية السعودية، قطر، تونس، الأردن.

The Impact of Takaful Insurance on Economic Growth of Selected Islamic Countries During (2008 -2021)

Mohamed Madi

The Higher Institute of Theology of Tunis – Ez Zitouna University - Tunisia

Abstract:

This study investigates the role of Takaful insurance institutions and their impact on economic growth across several Islamic countries over a 14-year period (2008–2021). Utilizing the Generalized Least Squares (GLS) random effects model, the analysis is conducted in two stages. In the first stage, the impact of Takaful on economic growth is assessed. In the second stage, the study explores mechanisms to enhance the economic effectiveness of these institutions, particularly in the area of investment, by proposing a new framework for investment based on an independent investment structure. Under this structure, Takaful companies would invest a portion of their funds through external financial institutions. The research addresses a key challenge: despite the sector's contribution to economic growth and the steady expansion of its assets, Takaful institutions have not innovated beyond the conventional mechanisms of financial markets. This has hindered the development of innovative financial engineering, such as direct investment, which is generally avoided by insurance companies. Using both statistical and analytical methodologies, the findings indicate that Takaful insurance positively stimulates economic growth. The study concludes that it is crucial to rethink the investment strategies of Takaful institutions to align them more closely with their Shariah-compliant foundations and to foster a stronger connection with the real economy.

Keywords: Takaful Insurance, Economic Growth, Random Effects Model, Independent Investment Structure, Saudi Arabia, Qatar, Tunisia, Jordan.

المقدمة:

نحمد الله حمد عباده الشاكرين الذّاكرين، حمداً يوافي نعم الله علينا ويكافئ مزيده، وصلاة وسلاماً على المبعوث رحمة للعالمين سيّدنا محمد وآله الطّاهرين وأصحابه الغرّ الميامين.

أمّا بعد، غيرت صناعة التّكافل المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلاميّة هيكله قطاع التّأمين في الدّول العربيّة والإسلاميّة، حيث أصبح لديها موطئ قدم في اقتصادات هذه الدّول منذ سبعينات القرن الماضي، لتكوّن بمعيّة المؤسّسات الماليّة الإسلاميّة حجر الأساس لاقتصاد إسلامي متكامل. وتنشأ شركات التّأمين التّكافلي على أساس التّعاون، لتلعب دوراً اجتماعياً مهمّاً، إلا أنّها أيضاً تمثّل وعاء ادّخاريّاً ومسلّكاً استثماريّاً ضروريّاً ليكون لها أثر في النّموّ الاقتصادي للدّول. فهيكلتها السّائدة والتي تعمل من خلال شركة مساهمة تدير العمليّة التّأمينيّة تجعلها مؤسّسة تسعى إلى الرّبح، لتسهم في نموّ الاقتصاد الذي تنشط خلاله كمثيلاتها التّقليديّة، لهذا السّبب تعرف صناعة التّكافل نموّاً مطّرداً، غير أنّ هذا التّموم لم يصحبه أي تغيير ينادى بها عن استنساخ آليات عمل السّوق الماليّة، لتكون الأبطأ في تبني أدوات جديدة، تحديداً في دورها الاستثماري الذي يبقى على أهمّيّته رهينا لنجاح أو فشل باقي المؤسّسات الماليّة الإسلاميّة. فالاستثمار من الوظائف الأساسيّة لمؤسّسة التّأمين التّكافلي، وباعتبارها التّشريعي يجب أن تراعي المقاصد الإسلاميّة لحفظ المال، حيث إنّ من لوازم حفظ المال في الشريعة، تنميته، لينعدم المانع الذي يجعل مؤسّسات التّأمين التّكافلي تتجنّب الاستثمار بمفردها.

مشكلة البحث:

تزايدت التّحدّيات التي يواجهها التّأمين التّكافلي جرّاء تباطؤ النّموّ الاستثماري، ممّا انعكس سلبيّاً على أثرها في التّموم الاقتصادي لذلك تتمحور إشكاليّة البحث حول السّؤال التالي:

- كيف للتأمين التكافلي أن يلعب دوراً اقتصادياً فعالاً مع تامين دور الاستثمار؟ ومعالجة للسؤال الرئيس نجيب على السؤالين الفرعيين التاليين:
- ما مدى تأثير التأمين التكافلي في النمو الاقتصادي بالدول المختارة؟
- هل تعتبر سبل الاستثمار الحالية في مؤسسات التأمين التكافلي كافية لتكون كيانات اقتصادية ناجحة؟

فروض البحث:

- تأسيساً على الإشكالية، نسعى في بحثنا اختبار صحة الفرضية التالية:
- للتأمين التكافلي أثر في النمو الاقتصادي.

أهداف البحث:

- الأهداف من هذا البحث هي:
- إبراز دور شركات التأمين التكافلي الاقتصادي من خلال أثرها في نمو البلدان، اعتماداً على الزيادات السنوية في حجم الأقساط المكتتبة.
- تسليط الضوء على أهمية الاستثمار وضرورة تنويعه في هذه الشركات.

أهمية البحث وحدوده:

الزخم الذي أحاط بالتمويل الإسلامي منذ الأزمة المالية 2007-2008، جعل التأمين التكافلي محلاً للدراسة والبحث، لذلك يعدّ كلّ بحث لأيّ مؤسسة تأمينية إسلامية ولو صغرت بمثابة البذرة التي تزرع في حقل المالية الإسلامية، من أجل هذا تناول البحث دراسة حالة تهتمّ أربعة دول من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، دولتان نفطيتان، المملكة العربية السعودية، وقطر، ودولتان ينخفض فيهما ريع النفط في الدخل الخام، تونس والأردن. لنبيّن دور مؤسسات التأمين التكافلي في النمو الاقتصادي، ودرس سبل

تطوير الاستثمار خلالها، ومن ثمّ وضع قدم على أرض الواقع لمؤسّسات تأمينيّة ذات نجاعة اقتصاديّة أعلى. وقد أغفل البحث المسؤوليّة الاجتماعيّة لهذه الشركات وأدوارها في التّمية المستدامة، لاعتبارها أبعاداً ذات صبغة اجتماعيّة.

الدراسات السابقة:

تناول العديد من الدّراسات أثر التّأمين التّكافلي في النّمواقتصادي، وأهميّة الاستثمار وسبله فيها. وهي على سبيل الدّكر لا الحصر:

- (الرّزين، 2015)⁽¹⁾، حيث انتهت الدّراسة إلى وجود علاقة قويّة بين تطوّر الاستثمار في قطاع التّأمين، والتّأمين التّكافلي، والدّخل القومي الخام في المملكة العربيّة السّعوديّة.

وجه الشّبه بين الباحثين هو إثبات الدّور التّناموي للتّأمين التّكافلي، أمّا أوجه الاختلاف فتتلخّص في تفاوت المدّة محلّ الدّراسة إضافة إلى عدد الدّول، هذا شكلاً أمّا مضموناً، فلم يعتمد هذا البحث الاستثمار في قطاع التّأمين كمتغيّر مثلما اعتمده «الرّزين»، بل تناولنا الاستثمار في قطاع التّأمين التّكافلي وسبل تطويره في مبحث كامل.

- (Izzati&Kassim, 2020)⁽²⁾ التي أثبتت الارتباط القويّ بين الطّلب على التّكافل وسلوك الادّخار في دولة ماليزيا، كذلك الارتباط بين الطّلب على التّكافل والاستثمار، ومن المعلوم مدى دلالة مؤشّري الادّخار والاستثمار على النّمواقتصادي.

- (Batubara&Andiyanto, 2023)⁽³⁾، استنتجت هذه الدّراسة حسب نتائج الاختبار الجزئي أنّ متغيّر التّأمين الإسلامي ليس له تأثير كبير على الاقتصاد والنمو في إندونيسيا للفترة: 2016-2022. وشملت الدّراسة البنوك الإسلاميّة إضافة إلى التّأمين الإسلامي، حيث خلصت الدّراسة حسب نتائج الاختبارات المتزامنة (simultaneous)

(1) الرّزين، عبد الله بن محمّد، التّأمين التعاوني ودوره التّناموي بالمملكة العربيّة السّعوديّة، مجلّة بيت المشورة، العدد2، دولة قطر، 2015.

(2) Nor Izzati, Mohd Aziz & Salina Kassim, The Contributions of Takaful Industry towards Economic Growth, Savings and Investment in Malaysia. International Journal of Advanced Research in Economics and Finance. e-ISSN: 2682-812X | Vol. 2, No. 4, 31-38, 2020. Page: 37.

(3) Batubara, Maryam, Sakti Andiyanto The Influence of Islamic Insurance And Islamic Banks OnIndonesia's Economic Growth For The Period 2016-2022, (2023) Al-Falah: Journal of islamic economics, Vol. 8, No. 2. Page: 271-286.

(test) إلى أنّ التّأمين الإسلامي والمصارف الإسلاميّة معاً لهما تأثير وذو دلالة 0.000. واستنتج أنّ القطاع المصرفي الإسلامي من شأنه أن يعزّز مكانة التّأمين التكافلي، ويدعم مساهمته في النّموّ الاقتصادي.

منهج البحث:

التحليل الإحصائي، من خلال جمع البيانات والمعطيات اللازمة للمشكلة المطروح. ثمّ تحليلها إحصائيّاً باستخدام الأساليب الرّياضيّة والإحصائيّة اللازمة. ثمّ التّفكير وتقديم النتائج التي توصلنا إليها وهو ما اعتمدناه في المبحث الأول. أمّا المبحث الثاني فقد تمّ اعتماد المنهج التحليلي من خلال تجزئة المبحث إلى عناصر أولية نتناولها بالتحليل منطلقين من العام وصولاً إلى الخاص، لحلّ الإشكاليّات البحثيّة التي نحن بصددّها.

هيكلية البحث:

للإجابة على إشكاليّة البحث واختبار صحّة الفروض تمّ تقسيم البحث إلى مبحثين اثنين، الأول: أثر التّأمين التكافلي في النّموّ الاقتصادي، وهو عبارة على دراسة قياسيّة. والثاني: آليّات تطوير الاستثمار في مؤسّسات التّأمين التكافلي، وخاتمة فيها أهمّ ما خلص إليه البحث، ثمّ التّوصيات.

المبحث الأول: أثر التأمين التكافلي في النمو الاقتصادي

أثبتت العديد من الدراسات⁽⁴⁾ الارتباط القوي بين النمو الاقتصادي والقطاع المالي، وأن أي دولة أرادت أن تنمي اقتصادها عليها أن تبني نظاماً مالياً متيناً. وكون التكافل صناعة ناشئة لا تتوقف عن النمو والتطور، سيمثل وضع قدم لها في الاقتصاد دفعاً له، خاصة في ما يتعلق بالنمو. وهو ما أثبتته جملة من الدراسات التي حاولت ربط النمو الاقتصادي بصناعة التكافل في جملة من الدول الإسلامية. من بين هذه الدراسات:

دراسة (Muye & Hassan)⁽⁵⁾ حيث شملت هذه الدراسة 22 دولة إسلامية، وبيّنت هذه الدراسة العلاقة الإيجابية بين أقساط التأمين التكافلي والنمو الاقتصادي، وأكدت على أن الحكومات في دول العالم الإسلامي يجب أن تدفع نحو تفعيل نظام تكافلي يدعم عمل المصارف الإسلامية.

أما عن هذا البحث فيهدف إلى تحديد أثر التأمين التكافلي في النمو الاقتصادي، في أربع دول من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وهي تونس، والمملكة العربية السعودية، وقطر، والأردن، خلال 14 سنة امتدت من 2008 حتى 2021. لتشمل أزميتين أصابتا الاقتصاد العالمي خلال العقدين الماضيين، أزمة 2008، ووباء كوفيد - 19.

دولتان من هذه الدول ريع النفط في الدخل الخام خلالها قوي وهما: المملكة العربية السعودية وقطر. ودولتان ينخفض فيهما ريع النفط في الدخل القومي الخام وهما تونس والأردن، لنستنتج في ما بعد هل لهذا المتغير أثر في تطور صناعة التكافل.

(4) Hassan, M. K., Sanchez, B., Yu, J. S., 2011. Financial development and economic growth: New evidence from panel data. The Quarterly Review of Economics and Finance 51(1), 88-104. Bittencourt, M., 2012. Financial development and economic growth in Latin America: Is Schumpeter right?. Journal of Policy Modeling 34(3), 341-355. Zhang, J., Wang, L., Wang, S., 2012. Financial development and economic growth: Recent evidence from China. Journal of Comparative Economics 40(3), 393-412. Greenwood, J., Sanchez, J. M., Wang, C., 2013. Quantifying the impact of financial development on economic development. Review of Economic Dynamics 16(1), 194-215.

(5) Muye I.M & Hassan, A, F (2016). Does Islamic insurance Development Promote Economic Growth? A Panel Data Analysis. 7th International Economics and Business Management Conference, 5th and 6th October 2015. Procedia Economics and Finance, 32, 368-373.

1. المنهجية:

استخدمنا منهجية اللوحة الثابتة (the static panel methodology)⁽⁶⁾ للتقدير القياسي. وتم استخدام مصفوفة الارتباط (the correlation matrix)، لقياس العلاقة الخطية المتداخلة المتعددة للمتغيرات المستقلة (the multi-collinearity of exogenous variables). يسمح إنشاء مصفوفة الارتباط بتحليل الارتباطات بين هذه المتغيرات كل متغيرين مع بعض.

في حالة وجود مشكلة علاقة خطية متداخلة متعددة، فإننا نقدم المتغيرات التي لها علاقة خطية متداخلة قوية في ما بينها، واحدة تلو الأخرى في التقدير القياسي (لأن المتغيرات المرتبطة بشدة تحتوي على نفس المعلومات الإحصائية). نستبعد من تحليلنا المتغيرات الخارجية التي لها علاقة خطية متداخلة قوية مع الأقساط المكتتة، وهو متغير الاهتمام (variable of interest). من ناحية أخرى، إذا كانت جميع المتغيرات المستقلة لها ارتباط أقل من 80%، يتم تضمينها جميعاً في التقدير القياسي.

- الخطوة الأولى، نقرر نوعين من النماذج:

نموذج التأثيرات الثابتة (fixed model) باستخدام تقنية المربعات الصغرى العادية (OLS). ونموذج التأثيرات العشوائية (random model) باستخدام تقنية المربعات الصغرى المعممة (GLS).

- الخطوة الثانية، نستخدم اختبار (Hausmann test) (عتبة أقل من 5%) لتحديد النموذج الذي سيتم الاحتفاظ به. إذا تم الاحتفاظ بنموذج التأثيرات الثابتة، فيجب علينا أولاً التحقق من عدم تجانس الأفراد (لهذا نستخدم اختبار فيشر لعتبة أقل من 5%). إذا رفض اختبار فيشر عدم التجانس الثابت، يجب أن نذهب إلى نموذج التأثيرات العشوائية. إذا تم اختيار نموذج التأثيرات العشوائية، يتم استخدام اختبار Pagan و Breusch (عتبة أقل من 5%) لاكتشاف غياب أو وجود عدم تجانس عشوائي.

(6) استخدمنا منهجية اللوحة الثابتة لأن الفترات الخاضعة للتقدير القياسي قصيرة نسبياً (فترة 11 سنة). تعتبر هذه لوحة صغيرة (micro-panel) لأن البعد الزمني محدود (the time dimension is finite).

على العكس من ذلك، إذا دحض اختبار Pagan و Breusch عدم التجانس العشوائي، فيجب اختيار مواصفات التأثير الثابت.

2. النموذج والمتغيرات:

يتم إنشاء دالة من نوع Cobb Douglass والتي تحتوي على العديد من المتغيرات الداخلية:

$$GDP_{ij} = (A_{ij})^\alpha \cdot (X_{ij})^\beta \quad (1)$$

حيث: (GDP) - الدّخل القومي الخام، يقيس خلق الثروة خلال سنة في بلد ما.

(A): الثّابت (the constant).

(gp): إجمالي الأقساط المكتسبة للتأمين التكافلي، ويمثل متغير الاهتمام (variable of interest).

(X): اتجاه المتغيرات المستقلة (Vector of exogenous variables).

α : يقيس أثر التّغير بال: % لمتغير الاهتمام (variable of interest) في المتغير التابع.

β : يقيس أثر التّغير بال: % للمتغيرات المستقلة في المتغير التابع.

(i): الوقت (2008.....2021).

(j): العدد (4 دول).

لتفسير المعاملات المقدّرة كمرونات (elasticities) سوف نجعل المعادلة (1) خطيّة :

$$\ln(GDP_{ij}) = \ln A_{ij} + \alpha \ln gp_{ij} + \beta \ln X_{ij} + \varepsilon_{ij} \quad (2)$$

استعملنا قاعدة بيانات اللوحة (a panel data base)⁽⁷⁾، تضمّ بيانات 4 دول لفترة ممتدّة على 14 سنة (2008-2021). البيانات الخاصّة بالتأمين التكافل كانت بالاعتماد على التقارير السنويّة للبنك، المركزي الخاصّة بقطاع التأمين بالمملكة العربيّة السّعوديّة وقطر، والأردن. وتقارير هيئات التأمين إضافة تقارير البنك المركزي السنويّة بالنسبة لتونس. أمّا باقي البيانات: الدّخل القومي (GDP)، ونموّ السّكان (pop)، ومعدّل الاستثمار في الدّخل القومي (inv)، ومعدّل المعروض التّقدي في الدّخل القومي

(7) ملحق عدد 1: قاعدة بيانات اللوحة (the panel data base).

(m3)، كلّها من بيانات البنك الدولي (WDI).
 أمّا معدّل الانفتاح فتمّ حسابه كالآتي: $(imp+exp)/2/gdp$ ، حيث، exp و imp على التوالي الإستيراد والتّصدير، كذلك تمّ استخدام بيانات البنك الدولي. استعملنا اللوغاريتم نيباريان (ln) لكلّ البيانات لتقريب القيم الكبيرة، عند إدخالها في التّقدير القياسي.
 الجدول 1، يعرض وصفًا إحصائيًا لمتغيّرات الدراسة. ولن نقتصر في تحليلنا على المتغيّر التّابع (GDP)، وسنفصل المتغيّر التّابع لنجعله قبل الجدول.
 المتغيّر التّابع: المتوسط الحسابي يساوي 24.17 تقريبًا. وقيمة الانحراف المعياري هي 1.82 والتي تشير إلى مدى الاختلاف في الدّخل القومي الخام. وأقلّ قيمة تبلغ 20.37 والتي كانت من نصيب الأردن لسنة 2005 والتي بلغت 12588 مليار دولار أمريكي. أمّا أعلى قيمة فكانت 26.18 والتي كانت من نصيب السّعودية سنة 2018 وبلغت 816578 مليار دولار أمريكي.

الجدول 1. مؤشرات الإحصاء الوصفي

أعلى قيمة	أقلّ قيمة	الانحراف المعياري	المتوسط	الملاحظات	المتغيّرات
26.18	20.37	1.82	24.17	56	GDP
23.15	13.03	2.42	19.21	52	52X1
2.80	-0.02	0.75	0.89	56	X2
5.17	0.012	7.12	1.66	56	X3
12.47	-1.68	2.90	2.64	56	X4
135.84	43.85	24.75	80.85	56	X5

المصدر: من إعداد الباحث، مخرجات برنامج ستاتا⁽⁸⁾

(8) ملحق عدد 2: مخرجات برنامج ستاتا.

المتغير المستقل 1: نلاحظ أنّ عدد المشاهدات للمتغير المستقل (X1) إجمالي الأقساط المكتتبه للتأمين التكافلي، خلال فترة الدراسة قد بلغت 52 مشاهدة من أصل 56، هذا لأنه منذ سنة 2008 حتى 2011 لم تنشط أي شركة تكافل في تونس، وأول شركة تكافل أسست في تونس كانت سنة 2012 وهي الزيتونة تكافل.

أما المتوسط الحسابي فيساوي 19.21 وقيمة الانحراف المعياري 2.42 والتي تشير إلى مدى الاختلاف في أقساط التأمين التكافلي بين دول الدراسة، والسبب الرئيس يعود إلى كون مجموعة من الدول ريع النفط بالنسبة للدخل القومي الخام مرتفع (السعودية، قطر) وأخرى منخفض (تونس، الأردن). وأقل قيمة تبلغ 0 والتي كانت من نصيب تونس منذ سنة 2008 حتى 2011. أما أعلى قيمة فكانت 23.15 والتي كانت من نصيب السعودية سنة 2021 وبلغت تحديداً 11348000 مليار دولار أمريكي.

المتغير المستقل 2: المتوسط الحسابي يساوي 0.89 وقيمة الانحراف المعياري هي 0.75 والتي تشير إلى مدى الاختلاف في نسب نمو عدد السكّان بين دول الدراسة. وأقل قيمة -0.02 كانت من نصيب تونس لسنة 2012 والتي بلغت تحديداً 0.97%. أما أعلى قيمة فكانت 2.8 والتي كانت من نصيب قطر سنة 2008 وبلغت تحديداً 16.74%.

المتغير المستقل 3: المتوسط الحسابي يساوي 1.66 وقيمة الانحراف المعياري هي 7.12 والتي تشير إلى مدى الاختلاف في نسب الانفتاح على الخارج بين دول الدراسة. وأقل قيمة تبلغ 0.012، والتي كانت من نصيب الأردن لسنة 2009، حيث انخفضت صادرات الأردن 6.6% ووارداتها 22% أول 5 أشهر من 2009. أما أعلى قيمة فكانت 5.17 والتي كانت من نصيب المملكة العربية السعودية سنة 2020. والسبب الرئيس وراء ذلك، هو ارتفاع صادرات النفط بالمملكة العربية السعودية منذ أبريل 2020 لتصل 10.237 مليون برميل يومياً، بينما كانت 6.996 مليون برميل في يناير 2019⁽⁹⁾، تأثراً

(9) صادرات السعودية بأعلى مستوى منذ أبريل 2020، وكالة الأناضول. اقتصاد السعودية، د.ك. منشور محدث بتاريخ: 18-04-2022.

بجائحة كورونا.

المتغير المستقل 4: المتوسط الحسابي يساوي 2.94. وقيمة الانحراف المعياري هي 2.60 والتي تشير إلى مدى الاختلاف في معدلات الاستثمار بالنسبة للدخل القومي الخام بين دول الدراسة. وأقل قيمة تبلغ -1.6، والتي كانت من نصيب قطر لسنة 2020 وسببها الرئيس جائحة كورونا، حيث تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 42% عالمياً ليصل إلى 859 مليار دولار سنة 2020⁽¹⁰⁾. أما أعلى قيمة فكانت 12.47 والتي كانت من نصيب الأردن سنة 2008. ذلك للاستثمارات العقارية الضخمة التي شهدها الأردن سنة 2007 و2008.

المتغير المستقل 5: المتوسط الحسابي يساوي 80.85. وقيمة الانحراف المعياري هي 24.75 والتي تشير إلى مدى الاختلاف في نسب المعروض النقدي بالنسبة للدخل القومي الخام بين دول الدراسة الرجوع إلى اختلاف السياسات النقدية المتبعة. وأقل قيمة تبلغ 43.85، والتي كانت من نصيب قطر لسنة 2008. أما أعلى قيمة فكانت 135.84 والتي كانت من نصيب الأردن سنة 2009.

الجدول 2. مصفوفة الارتباط

X5	X4	X3	X2	GP	GDP	
					1.000	GDP
				1.000	0.0112	X1
			1.000	0.1290	0.6536	X2
		1.000	-0.1666	0.3444	-0.5341	X3
	1.000	-0.1328	0.3706	-0.1665	0.1628	X4
1.000	0.2715	-0.1227	-0.0093	-0.2812	0.2932	X5

المصدر: من إعداد الباحث، مخرجات برنامج ستاتا

في هذه الدراسة وجدنا أنّ جميع المتغيرات المستقلة لها ارتباط أقل من 0.8 لذلك أدخلناها جميعاً في الانحدار.

(10) القصاص، محمود، الاستثمار الأجنبي المباشر يهبط 42٪ سنة 2020. العربية نت، تاريخ النشر: 24-01-2021.

الجدول 3. نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية: (GLS)

المتغيرات	المعامل
cons:	20.39523*** (0.000)
X1: أقساط التأمين	.0431463 (0.584)
X2: النمو السكاني	1.56123*** (0.000)
X3: الانفتاح على الخارج	-.0000936*** (0.000)
X4: الاستثمار في الدخل القومي	-.0361787 (0.506)
X5: كمية النقود	.0184495*** (0.002)
X6: المتغير النوعي 1: ربيع التفت في الدخل القومي	.4064804*** (0.000)
X7: المتغير النوعي 2: كوفيد 19.	1.293898*** (0.000)
عدد الملاحظات	56
R ²	0.9944
Hausman test	0.3967
Notes: *, ** and *** are the significances at 10%; 5% and 1% respectively.	

المصدر: من إعداد الباحث، مخرجات برنامج ستاتا

3. النتائج:

وجدنا دليلاً على وجود علاقة سببية موجبة بين تطوّر سوق التّأمين التّكافلي من حيث إجمالي أقساط التّأمين المكتتبه، والنّمّو الاقتصادي، من خلال تأثير إيجابي بلغت درجته 0.0431.

وهو ما تمّ إثباته في الأدبيّات، حيث أثبتت دراسات، لـ: (Muye & Hassan)⁽¹¹⁾، و(Souhail & Mehdi)⁽¹²⁾ العلاقة السببية الموجبة بين نموّ أقساط التّأمين التّكافلي، والنّمّو الاقتصادي الأولى في 22 دولة إسلاميّة، والثانية في دولة باكستان.

أمّا بالنسبة لتأثير النّمّو السّكاني، المعروف التّقدي في الدّخل القومي الخام، معدّل الاستثمار، ونسبة الانفتاح، على النّمّو الاقتصادي. قدّمت هذه الدّراسة وجود تأثيرات مختلفة للمتغيّرات الأربعة على النّمّو الاقتصادي. بالنسبة للنّمّو السّكاني، والمعروض التّقدي، فالتأثير موجب وذو دلالة. ويعود هذا بالأساس إلى ما يوفره تطوّر القطاع المالي والتّقدي من تمويلات للمشاريع، وبالتالي دفع الاستثمار ومن ثمّ النّمّو الاقتصادي. أمّا المعروض التّقدي، فقد أثبت (Goldsmith)⁽¹³⁾، و (Abu-Badr & Abu-Qarn)⁽¹⁴⁾، و (Lartey)⁽¹⁵⁾، العلاقة الإيجابية بين التطوّر المالي والدّخل القومي الخام (GDP per capita).

بالنسبة لنموّ عدد السّكان أثبتت دراسات⁽¹⁶⁾ على وجود العلاقة السببية الإيجابية بينه وبين النّمّو الاقتصادي.

(11) Muye I.M & Hassan, A, F (2016). Does Islamic insurance Development Promote Economic Growth? A Panel Data Analysis. 7th International Economics and Business Management Conference, 5th and 6th October 2015. Procedia Economics and Finance, 32, 368-373.

(12) Souhail, Amna Syed Kumail Mehdi. The Impact of Islamic Banks and Takaful Companies on Economic Growth: A Case of Pakistan. Journal of Finance & Economic Research 2(2):130-143. Published: June 2017. Page: 138-139.

(13) R. W. Goldsmith. Financial Structure and Development. (New Haven and London: Yale University Press, 1969. The Economic Journal, Volume 80, Issue 318, 1 June 1970, Pages 365-367. Published: 01 June 1970. Page: 365.

(14) Abu-Bader, S. and Abu-Qarn, A.S. (2008) Financial Development and Economic Growth: The Egyptian Experience. Journal of Journal of Policy Modelling, 30, 887-898.

(15) Emmanuel, Lartey, 2010. "A note on the effect of financial development on economic growth." Applied Economics Letters, Taylor & Francis Journals, vol. 17(7), pages 685-687.

(16) Sethy, Susanta Kumar & Harihar Sahoo. Investigating the Relationship between Population and Economic Growth: An Analytical Study of India. Indian Journal of Economics & Business, 2015. 20 Pages Posted: 6 Apr 2016.

Tumwebaze, Henry Karamuriro & Alex Thomas Ijjo. Regional Economic Integration and Economic Growth in the COMESA Region, 1980-2010. African Development Review. Published: 18/03/2015. 67-77. Page: 73.

أما الاستثمار ومعدل الانفتاح فكان التأثير سلبياً وذو دلالة بالنسبة لمعدل الانفتاح، وبدون دلالة إحصائية بالنسبة للاستثمار. والسبب الأساس حسب رأينا هو ضعف التنمية في القطاع المالي في دول الدراسة على الرغم من التطور الملحوظ للنظام المالي في السعودية وقطر.

وقد حظيت العلاقة بين معدلات الانفتاح والنمو الاقتصادي باهتمام كبير في كل من الأدبيات النظرية والتطبيقية خلال العقود الثلاثة الماضية. ومع ذلك، لا يوجد إجماع حول ما إذا كان الانفتاح المتزايد على التجارة يحفز النمو الاقتصادي. وهو ما خلصت إليه دراسة (Keho)⁽¹⁷⁾، أن الانفتاح له تأثير سلبي على النمو في البلدان ذات التنمية المالية المنخفضة.

نأتي إلى تأثير ريع النفط في الدخل القومي الخام (oilrent/GDP)، وجائحة كورونا (COVID 19)، كلا المتغيرين النوعيين له تأثير بعلاقة إيجابية وذات دلالة على النمو الاقتصادي.

العلاقة بين النمو الاقتصادي وريع النفط في الدخل القومي إيجابية بلغت درجتها 0.4064، وذات دلالة جيدة. وبدل هذا على فاعلية مساهمة النفط في الدخل القومي على النمو الاقتصادي، والذي تتفاوت فيه دول الحالة، بين دول الخليج وغيرها حيث تصل هذه المساهمة إلى معدلات جد مرتفعة في دول الخليج بلغت أوجها في السعودية سنة 2008 لتصل إلى 54.08%، في المقابل يساهم النفط بمعدلات منخفضة في الدخل القومي في تونس والأردن الذي سجل أقل معدل في دول الدراسة سنة 2017 بلغ 0.00021 وبلغ في تونس 1.54 سنة 2021⁽¹⁸⁾. هذه المعدلات يمكن أن تفسر كذلك التفاوت بين دول المجموعة في ما يتعلق بتطور صناعة التكافل. حيث تتفاوت أحجام أقساط التأمين التكافلي بين دول الدراسة، إذ ترتفع في السعودية وقطر وتنخفض في تونس والأردن.

(17) Keho, Yaya & Miao Grace Wang. The impact of trade openness on economic growth: The case of Cote d'Ivoire. Taylor and Francis on line. Article: 1332820 | Received 07 Mar 2017, Accepted 15 May 2017, Published online: 31 May 2017.

(18) ملحق عدد 3: ريع النفط في الدخل القومي لدول الدراسة.

أما العلاقة بين النمو الاقتصادي والمتغير النوعي الثاني، جائحة كورونا فهي إيجابية بلغت درجتها 1.29، ويدل هذا على خطر الأمراض المعدية التي أصبحت حقيقة واقعة وتسببت في اضطراب غير مسبوق للاقتصاد العالمي والأسواق المالية. ومع ذلك يجب أن تكون الدول على أهبة الاستعداد لمثل هذه الأوبئة، والتي غالبًا ما تظل غير مؤكدة ولا يمكن تخمين زمان حدوثها⁽¹⁹⁾، وتسبب وباء كورونا في حدوث تطور نوعي في العادات الاستهلاكية للمجتمعات، مما أثر بصفة مباشرة على إدارة الاقتصاد والتحكم فيه⁽²⁰⁾.

النتائج التي وصل إليها البحث تمثل معلومات مهمة لكل من يهتم الأمر من باحثين ولمتخذي القرار، في دول الدراسة لما أكدته من أهمية التأمين التكافلي في النمو الاقتصادي.

فكيف نرفع من فاعلية مؤسسات التأمين التكافلي الاقتصادية؟

المبحث الثاني: آليات تطوير الاستثمار في مؤسسات التأمين التكافلي

يقول «بيتر دراكر» إن صناعة المالية تعيش تدهورًا، ذلك بأن المؤسسات المالية الكبرى لم تتمكن من أي ابتكار ذو أهمية⁽²¹⁾، ومجال التأمين تاريخيًا هو الأبطأ في تبني نماذج عمل جديدة⁽²²⁾.

نأتي إلى الاستثمار في التأمين التكافلي الذي يتم من خلال عقد بين الشركة المختصة في التأمين وصندوق حملة الوثائق، إما من خلال عقد مضاربة أو عقد الوكالة بالاستثمار. نسوق من أجل هذا الشكل التوضيحي لتبيان جملة العقود المنظمة للعلاقات في شركات التأمين التكافلي، والأطراف المشاركة في عملية الاستثمار:

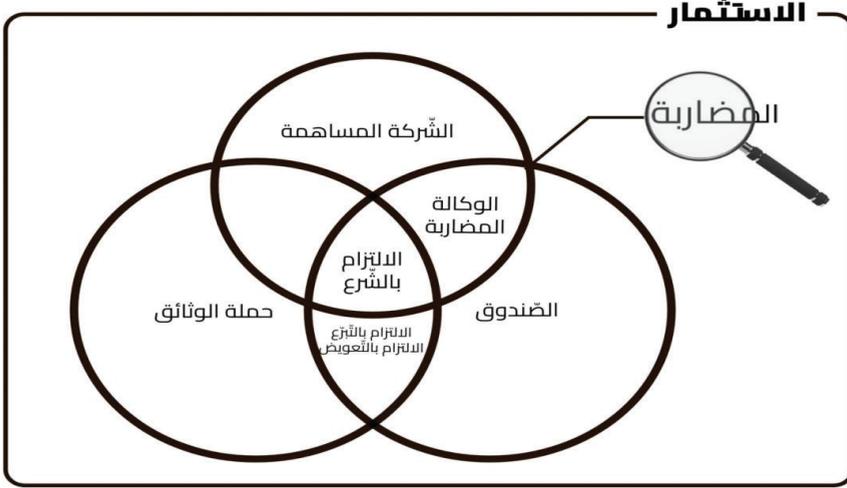
(19) Hoang, Khanh & Cuong Nguyen, Harvey Nguyen, Lai Van Vo, Disaster response: The COVID-19 pandemic and insider trading around the world, Global Finance Journal 56 (2023) 100814.

(20) Salinas, Fern´andez, Jos´e Antonio & Jos´e Manuel Guaita Mart´inez, Jos´e Mar´ia Mart´in Mart´in, An analysis of the competitiveness of the tourism industry in a context of economic recovery following the COVID19 pandemic, Technological Forecasting & Social Change 174 (2022) 121301.

(21) Drucker, Peter f. innovate or die; The economist review, 23/09/1999.

(22) سويلم، سامي، قضايا في التمويل والاقتصاد الإسلامي، نشر: دار كنوز إشبيلية، الصفحة: 270.

شكل توضيحي 1: الاستثمار في شركات التأمين التكافلي



المصدر: من إعداد الباحث

تتمثل وظائف شركات التأمين التكافلي في أربع وظائف أساسية وهي: الاكتتاب، والتسعير، والإنتاج والتسويق (الإنتاج: منتجات التأمين، والتسويق: تباع المنتجات دون أن تشتري في عملية عكسية)، ثم الاستثمار. والوظائف الأربع تتكامل في ما بينها، إلا أن الاستثمار يمثل الوظيفة التي يمكن أن تؤثر مباشرة في باقي الوظائف بالإيجاب أو بالسلب. لذلك ولتأمين وظيفة الاستثمار في مؤسسة التأمين التكافلي نقتراح إنشاء هيكل استثماري مستقل، تستثمر خلاله مؤسسات التأمين التكافلي أموال المساهمين والمشاركين استقلالاً. مع الحفاظ على استثماراتها لدى بقية المؤسسات المالية الإسلامية التمويلية كالمصارف، وذلك لعدة أغراض أهمها توفير السيولة.

المطلب الأول: مشروعية الفكرة

إضفاء عناصر لم تكن موجودة من قبل على كيان ما؛ هذا هو التغيير، وهذا ليس لنا الحديث فيه ولا حوله. لأنه ربما يمس من حقيقة الكيان وأصله. حديثنا إذن وفكرتنا تتمحور حول إدخال عناصر موجودة وتحديد جديد لمواقعها من ذلك الكيان بما يخدم

المصلحة، وهذا هو التجديد. لذلك وجدنا من الأفضل بدايةً الحديث حول المشروعية بإيجاز، ثم نتطرق فيما بعد إلى ماهية الفكرة.

الاقتصاد الإسلامي حسب فهمنا البسيط أعمق بكثير من الاقتصاد التقليدي، وعمقه له جوانب عديدة، ما يهتمنا منه هو كونه في ما يخص أمر المعاملات من السعة بمكان، دائماً مع المحافظة على أصله، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أَنْتُمْ أَعْلَمُ بِأَمْرِ دُنْيَاكُمْ»⁽²³⁾ وفي حديث آخر قال صلى الله عليه وسلم: «إِنْ كَانَ شَيْءٌ مِنْ أَمْرِ دُنْيَاكُمْ فَسَأَلْتُمْ بِهِ، وَإِنْ كَانَ شَيْءٌ مِنْ أَمْرِ دِينِكُمْ فَالَيَّْ»⁽²⁴⁾.

هذا فيما يتعلق بالتصرفات الفردية التي لا تنطوي عليها عقود شرعية. أما مؤسسات التأمين التكافلي فقد تأسست على الالتزام بالتبّع، وقد أقرت بمشروعيته المجتمع الفقهي عبر العالم الإسلامي لتوافقه مع الشريعة الإسلامية، وأيضاً لكونه البديل الشرعي للتأمين التقليدي. ورد في قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم 9، أن عقد التأمين التعاوني هو البديل عن التأمين التقليدي حيث يحترم أصول التعامل الإسلامي وهو قائم على أساس التبّع وكذلك الحال بالنسبة لإعادة التأمين التعاوني⁽²⁵⁾.

لتستمد فكرة إعادة صياغة الاستثمار في التأمين التكافلي مشروعيتها من مشروعية التأمين التكافلي ذاته، لأن العقد المتعلق بالاستثمار موجود أصالة في هذه الشركات. وتتمحور مشروعية الفكرة حول:

1. الخصوصية:

تكون مشروعية فكرة صياغة جديدة للاستثمار في شركات التأمين التكافلي سائغة لانتماء هذه الشركات للفكر الاقتصادي الإسلامي الداعي إلى ملاسة الواقع عند تنمية

(23) أخرجه مسلم في صحيحه. تحقيق، محمد فواد عبد الباقي. نشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت. كتاب الفضائل، باب وُجُوبِ اِئْتِمَالِ مَا قَالَهُ شَرَعًا، دُونَ مَا ذَكَرَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ مَعَايِشِ الدُّنْيَا، عَلَى سَبِيلِ الرَّأْيِ. الحديث رقم: 2363. الجزء: 4. الصفحة: 1836.

(24) أخرجه ابن خزيمة في صحيحه. تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي. نشر: المكتب الإسلامي، بيروت. كتاب: الصلوة، باب الأذان للصلوات بعد ذهاب الوقت. الحديث رقم: 410. الجزء: 1. الصفحة: 213.

(25) مجمع الفقه الإسلامي الدولي القرار رقم (2/9) بشأن التأمين وإعادة التأمين، حيث دعا الدول الإسلامية على إقامة مؤسسات التأمين التعاوني. التاريخ: 1985/12/28. ينظر أيضاً إلى: مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد: 2، الجزء: 2، الصفحة: 545. كذلك قرار مجمع البحوث الإسلامية في مؤتمره الثاني 1965، وفتوى هيئة الفتوى للرجحي، الفتوى رقم: 40. أن الهيئة لا تعلم أن أحداً من الطرقتين يخالف في جوازها بين علماء العصر.

المال، وبالتالي الاستثمار. وكمثال عن خصوصية هذا المنهج الاقتصادي اعتباره للتقود كوحدة للتبادل لا قيمة لها في ذاتها. لذلك منع الحنفية حسب التقود⁽²⁶⁾، ومنع المالكية القراض بالفلوس، هذه الصوابط الشرعية في ظاهرها بسيطة خالية من كل تعقيد، لكنها تحمل في طياتها ما يحفظ للمال خصوصيته كونه وسيلة للتبادل لا سلعة تشتري وتباع، وتؤكد مقصد الشريعة إلى تنميته إضافة إلى مقصدها في الدعوة إلى حفظه.

هذا المنظور الإسلامي للمال، يجعل للتأمين التكافلي خصوصية، يمكن أن تتعارض مع من يرى أن مقصود التأمين هو ترميم الخطر، ونفتيت آثاره بين مجموع المسلمين، وهذا المطلوب لا يرمي إلى تنمية الثروة وزيادة الدخل⁽²⁷⁾.

هذا التقديم لمؤسسات التأمين كونها لا تهدف إلى خلق الثروة له وجهة نظر، ويمكن أن تُحمل على الغاية من إنشاء مؤسسة التأمين حتى التقليدية منها. إلا أن هذه المؤسسات لها هدف وهو الاستمرارية باعتبارها مؤسسات مالية اقتصادية. ولا يمكن أن نتحدث عن الاستمرارية مع إهمال مسألة الربح الذي من شأنه أن يجعل من أي مؤسسة مستقرة مالياً ويضمن لها بالتالي حياة اقتصادية أطول، مساهمة بذلك في ازدهار الاقتصاد وهو دورها الأساس، فهي تعمل بالأساس ضمن قطاع مالي، ضمن اقتصاد ما. وهذا لا يتعارض مع النموذج الاقتصادي لمؤسسات التأمين التكافلي وهو التعاون على الخطر⁽²⁸⁾.

المؤسسات التأمينية عموماً تكون إما شركة مساهمة، أو شركة تعاونية يكون المستأمنين فيها مجلس إدارة الشركة. هذا الصنف الثاني يكون لأغراض غير ربحية مثال ذلك نوادي (Les P&I Clubs)⁽²⁹⁾، وهي جمعيات تعاونية ذات هدف غير ربحي ليس لها رأس مال مكتتب من قبل المساهمين، يكون خلالها الأعضاء متضامنين لمواجهة الأخطار المحتملة. وتندرج هذه المؤسسات ضمن التأمين التعاوني الذي لا صلة له بالتأمين الإسلامي. أما الصنف الأول الذي تدير من خلاله شركة مساهمة عمليات التأمين

(26) المرغيناني، علي بن أبي بكر، الهداية في شرح بداية المبتدي، دار احياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الجزء: 3، الصفحة: 17.

(27) سويلم، سامي، قضايا في الاقتصاد والتمويل الإسلامي، الصفحة: 294.

(28) CmonAssurance, qu'est ce qu'une société d'assurance. 03/04/2022.

(29) Code d'Assurance Tunisien. 15/04/2022.

يكون الغرض ربحياً محضاً، مع عدم المساس بغاية التّأمين الأولى وهي الحماية من الأخطار، كما هو الحال في شركات التّأمين التّكافلي. لذلك فإنّ الغاية من التّأمين التّكافلي تفتيت الخطر، ومن أهدافه أيضاً تحقيق الرّبح من خلال الاستثمار، وبالتالي خلق الثروة التي تتوزّع عوائدها على كلّ المتدخلين في عمليّة التّأمين، وتتعدّاهم إلى المنتفعين بالمشاريع الاستثمارية. وهنا تكمن خصوصيّة التّأمين التّكافلي، وهي كونه خاضعاً لأحكام الشريعة الإسلامية التي تدعو إلى تنمية المال وخلق الثروة الذي يلامس الاقتصاد الحقيقي. والهيكل الاستثماري المستقل الذي يعمل في مجال الاستثمار المباشر يجعل هذه المؤسسات أكثر ملامسة للاقتصاد الحقيقي وخلق الثروة.

2. الواقع التشريعي:

مؤسسات التّأمين التّكافلي مثلها مثل سائر المؤسسات المالية الإسلامية تعاني إن صحّ التعبير من ضيم في ما يتعلّق بالتشريعات، وهي تتفاوت في ذلك حقيقة حسب البلدان. فعلى الرّغم من هيكلتها الخاصّة غير أنّها مجبرة يومياً على التّعامل مع تشريعات تخدم غيرها من المؤسسات التقليدية وتمثّل تحدياً لها. مثال ذلك حال البنوك الإسلامية عندما يتعلّق الأمر بمسألة التسعير، تحديداً سعر المرابحة الذي جعل الحريف (العميل)، وهو لا يفهم حقيقة الأمور، يقارن مباشرة بين الإسلامي والتقليدي الذي تكون الكلفة خلاله في كثير من الحالات أدنى، لأنّ ربحه مقترن بسعر الفائدة الذي يقرضه البنك المركزي من خلاله (base rate)⁽³⁰⁾ وسعر الفائدة الذي يحدّده هو للإقراض (money market rate)⁽³¹⁾ مع زيادة هامش، فبعد المقارنة سيذهب الحريف إلى من يوفّر له أقلّ كلفة لتمويله، وما يزيد الأمر حدّة غياب الثقافة اللاّزمة لدى أغلب النّاس في ما يتعلّق بالماليّة الإسلاميّة. هذا الوضع أدّى ببعض البنوك الإسلاميّة إلى أن تنجح لاعتماد سعر الفائدة (Labor)⁽³²⁾ كحدّ للكلفة ثمّ تزيد نسبة الرّبح التي تلائمها. ليرتبط تسعير

(30) نسبة الفائدة التي يقرض البنك المركزي بها البنوك وسائر المؤسسات المالية.

(31) نسبة الفائدة التي تقرض من خلالها البنوك حرفاءها (عملاءها).

(32) موسى، عبد القادر، مسعودي محمّد، أثر تسعير المرابحة بالاعتماد على سعر الفائدة Labor، على الأداء المالي للمصارف الإسلاميّة، دراسة حالة لعيّنة من المصارف الإسلاميّة، مجلّة التكامل الاقتصادي، 2021، الصّفحة: 298.

المنتج الإسلامي (المرابحة) بسعر الفائدة مباشرة. وما مؤسسات التأمين التكافلي بمنأى عن هذه الإشكالات الشرعية بحال، فهي لا تستثمر أموالها استقلالاً⁽³³⁾. هذا الحال الذي وصلت إليه بعض المؤسسات المالية في ظل اقتصاد تقليدي، مصداق لقوله صلى الله عليه وسلم: «لَيَأْتِيَنَّ عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ لَا يَبْقَى أَحَدٌ إِلَّا أَكَلَ الرَّبَا، فَإِنْ لَمْ يَأْكُلْهُ أَصَابَهُ مِنْ غُبَارِهِ»⁽³⁴⁾.

3. الواقع المالي:

مؤسسات التأمين التكافلي تزرح تحت نقص السيولة أكثر من غيرها، وعلى الرغم من أن بعض الدراسات أثبتت أفضلية نسبة السيولة لشركات التأمين التكافلي من مثيلاتها المالية، وهي مؤسسات التأمين التقليدي⁽³⁵⁾، إلا أن دراسات أخرى أثبتت العكس من ذلك في ما يتعلق بمخاطر السيولة⁽³⁶⁾، حيث بلغت مخاطر السيولة في مؤسسات التأمين التكافلي 0.697%، مقابل 0.205% في مؤسسات التأمين التجاري. وتبقى شركات التأمين التكافلي في حاجة إلى السيولة بطبيعة عملها كمؤسسات تأمين، لذلك عادة ما تكون حاجتها من السيولة أعلى من مثيلاتها في متابعة الشريعة، وهي البنوك الإسلامية.

وقد خلصت دراسة (Guettoufi & Berrag)⁽³⁷⁾، إلى إيجابية العلاقة بين السيولة والأداء المالي (معامل 0.32)، وهو ما يدل على أن ارتفاع نسبة السيولة لدى مؤسسات التأمين التكافلي، يؤشر على أداء مالي أفضل.

ومشكلة نقص السيولة أدت ببعض مؤسسات التأمين الإسلامي أن تقرّط في كمّ لا بأس

(33) IIBI, institute of Islamic Banking and Insurance, Islamic insurance (Takaful). Undated. Date of access: 20/02/2021.

(34) أخرجه أبو داود في سننه. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت. كتاب: البيوع. باب: اجتناب الشبهات. الحديث رقم: 3331. الجزء: 11. الصفحة: 114. قال عنه الإمام الذهبي في اختصار السنن: لم يصح. وقال الحاكم في المستدرک: وقد اختلف أئمّتنا في سماع الحسن عن أبي هريرة، فإن صحّ سماعه منه فهذا حديث صحيح. كما قال الذهبي في التلخيص: سماع الحسن من أبي هريرة بهذا صحيح.

(35) Hidayat, Sutan Emir & Aaleya Mohammed Abdullah, A Comparative Analysis on the Financial Performance between Takaful and Conventional Insurance Companies in Bahrain during 2006-2011. Article in Journal of Islamic Economics Banking and Finance · April 2015. Page: 157.

(36) Abidi, Ilyes & Mariem Nsaibi, Boutheina Regaieg, Challenges of Islamic Insurance. International Journal of Economics and Financial Issues ISSN: 2146-4138. 16/06/2020. Page :77.

(37) Guettoufi, Yacine & Mohammed Berrag, The impact of financial risks on the performance financial for Takaful insurance companies Saudi empirical study (2010/2018). Dirassat Journal Economic Issue, 11(2), 341-357. Page: 352.

به من الحرفاء، ترسل بهم إلى المؤسسات التقليدية، وهو ما يحصل إلى زمن كتابة هذا البحث سنة 2024 مع شركة الزيتونة تكافل في تونس، حيث تتجذب تأمين بعض المركبات التي ترتفع فيها نسبة الخطر، ولعدم توفر السيولة فتذهب إلى منافساتها في سوق التأمين. ويتفاوت هذا الوضع من بلد إلى آخر، لكن خطر السيولة دائماً ما يبقى يؤرق هذه المؤسسات.

إضافة إلى خطر السيولة، تعاني شركات التأمين التكافلي من حرب للأسعار مع نظيراتها التقليدية الراسخة في أسواق الدول العربية والإسلامية منذ نشأة الجمهوريات والدول ما بعد الاحتلال، حيث استطاعت تكوين رؤوس أموال واحتياطات ضخمة. مما مكّنها في الكويت على سبيل المثال أن تضغط على شركات التأمين التكافلي لتخفيض الأسعار لتصل إلى 0.5% من قيمة الأصل في بعض القطاعات بعد أن كانت تصل إلى 4% سابقاً. هذا الوضع جعل شركات التأمين التكافلي في الكويت تحقق أرباحاً قليلة أو تمني بخسائر منذ أزمة 2008 حتى سنة 2014، لأنّ التّجاعة الاقتصادية المتدنية استمرت على حالها، ويشير إلى ذلك عدد شركات التأمين التكافلي المدرجة بالبورصة الكويتية الذي لم يراوح مكانه منذ 2014 إلى 2023، مقتصرًا على شركتين⁽³⁸⁾، هذا من جانب. في المقابل ازداد عدد الشركات التكافلية في الكويت من 12 شركة سنة 2014 إلى 16 سنة 2020، وفي عديد من الدول الإسلامية كذلك يستمرّ تزايد عدد شركات التأمين التكافلي. ويمكن أن يفسر ذلك بالإطار القانوني والتشريعات التي صبّت في صالحها باعتبار نشأة السوق، كما يمكن أن يفسر نظرياً بالنظرية الحديثة التي يمكن أن تنطبق على أيّ منتج جديد، باعتبار عمر صناعة التكافل في الكثير من الدول، حيث يُعتبر سوقاً جديداً نوعاً ما تمّ التسويق له بشدّة خلال العشريّة الفارطة. حيث نشهد أرقاماً جديدة كلّ سنة تقريباً بنسب نمو مرتفعة في أغلب الدول الإسلامية مع بطء في نمو الأعمال.

(38) أنظر، مقال بعنوان: أزمة شركات التكافل الكويتية بعنوان «التأمين التكافلي يثير جدلاً حول مفارقة سرعة ازدياد عدد شركاته مقابل بطء نمو أعماله». نشر: أرقام. د.ك. التاريخ 2008/03/30. ومقال بعنوان: شركات التأمين التكافلي في الكويت تكافح من أجل البقاء في سوق مزدحمة. نشر: رويترز، أخبار الاقتصاد. د.ك. التاريخ: 2014/02/10. ومقال بعنوان: أبرز شركات التأمين المدرجة في بورصة الكويت 2023. لـ: أمل فريد. نشر: كويت مارت. التاريخ: 2023/12/19.

وتتوضح الصورة أكثر إذا علمنا أنّ معدّل نموّ شركات التّأمين التّكافلي في مصر مثلاً بلغ 12.8% بين 2022 و2023، وأقسطاً ب: 1.16 مليار جنيه خلال شهرين. على الرّغم من هذا النّموّ، وضعت الرّقابة الماليّة ضوابط لانتقال شركات التّأمين التّكافلي في مصر إلى العمل بنظام التّأمين التّجاري⁽³⁹⁾، هذا ليس إلّا أنّها تواجه منافسة حادّة من شركات التّأمين التّقليدي. هذه الطّفرة في رقم إجمالي الأقساط المكتتبه، في عدد لا بأس به من الدّول الإسلاميّة، لو دُعّمت بنظام استثماري يحاكي نظرة الشريعة إلى تنمية المال، كانت لتجعل مؤسّسات التّأمين التّكافلي تنافسيّة بشكل أكبر بعيداً عن شبح نسب الخسائر المرتفعة، التي تهدّد كيان أي مؤسّسة ماليّة مهما كان حجم تعاملاتها. وفي ما يلي جدول يرصد نسبة الخسائر حسب القطاع لشركات التّأمين التّعاوني السّعودية لسنة 2021.

الجدول 4: معدّل خسائر شركات التّأمين التّعاوني في السّعودية حسب القطاع (2021)

القطاع	الأقساط المكتتبه (مليار ريال)	النسبة من إجمالي الأقساط المكتتبه (%)	خسائر القطاع (%)
الصّحي	25.11	59.7	86.7
المركبات	8.16	19.4	82.5
الممتلكات	2.28	5.4	47.3

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على «تقرير سوق التّأمين السّعودي 2021».

القطاعات التّأمينيّة الثلاثة في الجدول مذكورة حسب التّرتيب بالنسبة لكلّ القطاعات التّأمينيّة الأخرى، فإجمالي الأقساط المكتتبه المقصود منها كلّ الأقساط المكتتبه في المملكة العربيّة السّعوديّة. لذلك أرقام المعاملات والأقساط تعتبر جدّ مرتفعة خاصّة في القطاع الصّحي نسبة للسّوق المحليّة، على الرّغم من ذلك نلاحظ ارتفاع معدّلات

(39) عبد الحميد، إسلام، شركات التّأمين التّكافلي تحقّق 1.16 مليار جنيه أقسطاً خلال شهرين، نشر: مجلّة أموال الغد الاقتصاديّة، التاريخ 2023/05/16.

الخسائر، وفشل نظريّة الأعداد الكبيرة التي من شأنها نظرياً أن تعمّق الأرباح مقارنة بالخسائر. وهذا التّسق من ارتفاع الخسائر، موجود أيضاً في شركات بعينها، حيث مُنيت ميثاق للتأمين التّكافلي الإماراتيّة بخسائر بلغت 37.63 مليون درهم سنة 2021، مقارنة بـ 8.23 مليون درهم أرباح سنة 2020⁽⁴⁰⁾.

المطلب الثاني: ماهيّة الفكرة

أساسها كما تمّت الإشارة إليه من قبل هو إحداث هيكل أو منشأة استثماريّة خاصّة لشركة التّأمين التّكافلي. تكون تابعة لصندوق المساهمين تعمل عمله في استثمار أموال الصّندوق من خلال المضاربة في قنوات جديدة خاصّة في الاستثمار المباشر، مع المحافظة على القنوات القديمة ذات العائد الجيّد.

المقصود بقنوات جديدة، أي غير تلك المتعلّقة بالأسواق الماليّة، والمقصود بالاستثمار المباشر كأن تكون، تجاريّة أو خدميّة، وكلّ استثمار جائز شرعاً وذو مردوديّة عالية، وقصير الأجل مثل المشاريع التجاريّة، التي يسهل خلالها تدفّق السيولة. مع الحفاظ على الاستثمارات متوسطة وطويلة الأجل كسواء العقارات تجارة وتملّكاً. عمليّات الاستثمار هذه يكون فيها المستثمر المباشر هو هذا الهيكل الاستثماري دونما وسيط كالبنوك وصناديق الاستثمار. فيصدر هذا الهيكل صكوكاً على مختلف أنواعها ويشرف عليها، ويكون المشرف المباشر على عمليّات الاستثمار.

وتجري هذه الفكرة في سياق تفعيل الاستثمار المباشر الذي تتهرّب منه العديد من الشّركات التّأمينيّة لسيادة الفكرة التّمطيّة لديها في اللّجوء إلى الاستثمار غير المباشر في الأسواق الماليّة خاصّة⁽⁴¹⁾. والقول بأنّ الاستثمار المباشر يمكن أن يشكّل خطراً على أموال حملة الوثائق يمكن تلافيه أولاً، بتخصيص جزء من الفائض التّأميني للاستثمار المباشر، ثانياً بدراسة المشاريع المباشرة المزعم إنشاؤها، حيث لا يخلو أي استثمار من

(40) أسواق الإمارات، صحيفة الخليج الإماراتيّة. د.ك. تاريخ النّشر: 15-02-2022.

(41) الشاذلي، جمعة، شركات التّأمين تحجم عن الاستثمار المباشر. جريدة المال المصريّة. التاريخ: 2021/04/8.

المخاطرة ولو كان غير مباشر. ثالثاً بالسعي إلى تحسين الوضع التشريعي الذي يمنع في العديد من الدول الإسلامية من الاستثمار المباشر، على غرار مصر حيث يقيد القانون 10 لسنة 1981 للإشراف والرقابة على قطاع التأمين ولوائحه التنفيذية شركات التأمين أن تعمل في الاستثمار المباشر الذي يتماهى مع حرص المؤسسات المالية الإسلامية في أن تتعامل مع الاقتصاد الحقيقي التابعة من نهج الاقتصاد الإسلامي. والاستثمار المباشر في ميادين التجارة خاصة، يمكن أن يوفر السيولة، وهذا لا يمنع المحافظة على قنوات الاستثمار غير المباشر ذات العائد الجيد والأخطار المحدودة.

1. الأهداف من هذه الصياغة

أ) تحسين الملاءة:

من أهداف هذا الهيكل، ضخ أموال بصفة دورية تتحدد حسب الحاجة، لتغطية النفقات التشغيلية، وبالتالي التقليل من وطأة نقص السيولة، والوفاء بالتزام التعويضات، وهو ما سيفتح الباب أمام قبول منتجات تأمينية لم تكن لتقبلها من قبل بسبب ارتفاع درجة الخطورة. إضافة إلى التخلص من انتظار ارتفاع أسعار الأوراق المالية ثم تحصيل العائد الذي لا يكون بالسهولة على الدوام، في المضاربة بنوعها المطلقة والمقيّدة، والإجارة بنوعها، بأجر وبدون أجر. وعلى الرغم من ارتفاع معدلات الاستثمار في شركات التأمين التكافلي إلا أن ملاءتها تبقى منخفضة مقارنة مع شركات التأمين التجاري، 2.98%، مقابل 11.63%، وفق (Abidi et al)⁽⁴²⁾، لذلك من الواجب إعادة النظر في طرق الاستثمار والتي نعتقد أن الهيكل الاستثماري الجديد من شأنه أن يوفر أرباحاً أكثر لدعم ملاءة الشركة.

ب) دعم الأداء المالي:

بالرفع من رأس مال الشركة وتكوين احتياطات، بتحصيل الربح بصفة مباشرة، بعيداً عن

(42) Abidi, Ilyes & Mariem Nsaibi, Boutheina Regaieg, Challenges of Islamic Insurance. International Journal of Economics and Financial Issues ISSN: 2146-4138. 16/06/2020. Page :76-77.

وساطة باقي المؤسسات المالية الأخرى حيث تكون محافظها الاستثمارية مختلطة في كثير من الدول، وإن كانت مقسمة كل محافظة على حدة، محافظة للمضاربة وأخرى للوكالة يكون العائد في إحداهما أقل من الأخرى بنسبة معتبرة. ويتأثر الأداء المالي لأي منظمة بالاستثمار قوة وضعفاً. ومن تعاريف الأداء المالي أنه القدرة على تحصيل الربح⁽⁴³⁾، والربح أساسه من عوائد الاستثمار⁽⁴⁴⁾. لذلك سيكون إنشاء هيكل خاص بالاستثمار والذي من بين خصائصه الاستثمار المباشر، داعماً أساسياً للمركز المالي لمؤسسة التأمين التكافلي وبالتالي محسناً لأدائها المالي.

ت) تنوع الاستثمار:

من أهم اعتبارات الاستثمار في التأمين التكافلي هو أن يكون متنوعاً⁽⁴⁵⁾. وتستثمر المؤسسات المالية التمويلية، البنوك وصناديق الاستثمار أموال شركات التأمين التكافلي حسب أنشطتها الاستثمارية. لتكون الخيارات محدودة لدى شركة التكافل، إلا في ما يتعلق بتحديد نوع النشاط الاستثماري، وإن كانت المضاربة مطلقة فيرجع الأمر بالكلية إلى المؤسسة التمويلية. وكنيجة لهذه الوضعية تستمر التبعية الدائمة لباقي المؤسسات المالية في نشاط يعدّ هو الأهم في أي مؤسسة هدفها الربح. حيث تستثمر مؤسسات التأمين التكافلي أصولها بمعدل أكبر من نظيراتها التقليدية بنسبة قدرت بـ 226.33% مقابل 8.14%. ومع هذا فإن نسب أرباحها تبقى جدّ ضئيلة مقارنة بمؤسسات التأمين التجاري⁽⁴⁶⁾، وهو ما يعتبر نقطة ضعف يجب أن يتم تداركها. ومن بين أهم الأسباب، هو ضيق الخيارات الاستثمارية لدى مؤسسات التكافل مقارنة بنظيراتها التقليدية، التي تستثمر في الأسهم الممتازة والسندات المحرمة شرعاً والأقل خطورة. إلا أنها

(43) Oubya, Ghazlene. (octobre, 2016). Contribution à l'étude des déterminants de la performance de l'entreprise: impact de la création de valeur pour le client sur la performance des entreprises hôtelières en Tunisie, Thèse de doctorat de Sciences de gestion, université côte d'azur, université côte d'azur. Page : 17.

(44) ومن مقاييس الأداء المالي أيضاً، العائد على الأصول (ROA)، والعائد على حقوق الملكية (ROE).

(45) Ali, Syed Danish, Investment Considerations for Takaful Islamic Insurance. Society of Actuaries. Article from Risks & Rewards. August 2017.

(46) Abidi, Ilyes & Mariem Nsaibi, Boutheina Regaieg, Challenges of Islamic Insurance. International Journal of Economics and Financial Issues ISSN: 2146-4138. 16/06/2020. Page : 9.

تستثمر في الأسهم العادية الجائزة شرعاً والتي تكون فيها درجة المخاطرة أعلى⁽⁴⁷⁾ من الأسهم الممتازة والسندات التي تصل فيها ضمانات الربح درجات عالية عائدة بالأساس للجهات المصدرة لها. ومن مخاطر الاستثمار في الأسهم العادية؛ مخاطر السوق، مثل التضخم، الركود، الحروب، الإشاعات، ومخاطر السيولة؛ المتمثلة في عسر بيع الأسهم في السوق الثانوية، ثم مخاطر إفلاس الشركة التي تمت مشاركتها بشراء أسهمها. وخالصة الأمر بالنسبة لمخاطر الاستثمار في الأسهم هي أن مؤسسات التأمين التكافلي تبقى دائماً أكثر عرضة للمخاطر من نظيراتها التقليدية، ليكون الهدف من إحداث هكذا هيكل تحقيق استثمار متنوع وتحصيل الحد الأدنى من الاستقلالية المالية، والابتعاد عن مخاطر الأسواق المالية.

ث) السيطرة على النفقات:

تجعل الاستقلالية المالية شركات التأمين التكافلي أكثر تحكماً وسيطرة على نفقاتها. لتجنب كل ما من شأنه أن يضعف تنافسيتها وهو ما حصل إبان أزمة 2008 مع مؤسسات التأمين التكافلي في الكويت حيث ارتفعت مصاريفها التشغيلية بما لا يتناسب مع الإيرادات⁽⁴⁸⁾. هذا مع الاختلاف بين الدول فقد أثبتت دراسة (Abidi et al)⁽⁴⁹⁾، أن معدّل الكلفة بالنسبة إلى المداخل في مؤسسات التأمين التكافلي يبلغ 5.118%، وهو أقل بكثير منه في شركات التأمين التقليدي الذي يبلغ 86.4%. وهذه الكلفة المنخفضة لشركات التأمين التكافلي يمكن أن تفسر بضعف أرقام المعاملات. وتعول بعض شركات التأمين التكافلي على فكرة جودة الخدمات في منافستها مع شركات التأمين التقليدية⁽⁵⁰⁾. وفي الاعتقاد هذه الفكرة مدمرة للكيانات الاقتصادية لو كانت غير مدروسة

(47) أنظر، تقييم العلاقة بين العائد والمخاطر في سوق الأسهم الإسلامي. التابتي، رحمة ومحمود سحنون. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية. العدد: 7. التاريخ: 2022/06/30. الصفحات: 82-83-84.

(48) شركات التأمين التكافلي في الكويت تكافح من أجل البقاء في سوق مزدحمة.

(49) Abidi, Ilyes & Mariem Nsaibi, Boutheina Regaieg, Challenges of Islamic Insurance. International Journal of Economics and Financial Issues ISSN: 2146-4138. 16/06/2020. Page :77.

(50) شركات التأمين التكافلي في الكويت تكافح من أجل البقاء في سوق مزدحمة.

من خلال تضخيم المصاريف. فالخدمة يمكن أن تكون ممتازة مع تكاليف أقل، اعتماداً على القيم الإسلامية، من حرص على الإلتقان في متابعة الحرفاء (العملاء) والتواصل معهم في كل الأحوال لا عند المطالبة بالأقساط فقط. حسن المعاملة مع الحريف المتضرر كما المكتتب. هذا ابتداء وهو الأهم، يعضده الاعتماد على الكفاءات اللازمة لتدبير العملية التشغيلية، والاستراتيجية، وهو واقع الحال في بعض الدول على غرار قطر مما جعل شركات التكافل تحقق كفاءة تقنية عالية تضاهي كفاءة التأمين التقليدي⁽⁵¹⁾. ومع الاستثمار بعيداً عن الأسواق المالية، الاستثمار المباشر، يمكن الرفع من نوع الخدمة والكفاءة التقنية، لتوفر السيولة اللازمة، إضافة إلى السيطرة على التفتقات.

2. تفعيلها وثمراتها:

أ) تفعيلها:

الهيكل أو المنشأة الاستثمارية لشركات التأمين التكافلي فكرة مستجدة وكذلك استراتيجية، أما التفعيل لأي فكرة قانونياً فيختلف باختلاف اللوائح القانونية لبلد ما. فيكون في تونس مثلاً من خلال إعداد مشروع قانون وتقديمه إلى مجلس نواب الشعب وهو ما يعرف بمقترح قانون يقدمه 10 نواب. أو من خلال إحالة الفكرة إلى الهياكل الخاصة للتأمين والتي تكون في أغلب البلدان تابعة لوزارة المالية (في الأردن مثلاً والبحرين مؤسسات التأمين تابعة للبنك المركزي)، مثل الهيئة العامة للتأمين بتونس وكذلك بالإمارات العربية المتحدة، والإدارة العامة للرقابة على شركات التأمين بالمملكة العربية السعودية. أو إحالتها مباشرة لوزارة المالية لمدارستها. ووضع قدم لهكذا هيكل على أرض الواقع من الضرورة بمكان لأن مجال التأمين كما سبق وأشرنا هو الأبطأ في تبني نماذج عمل جديدة، فلماذا لا يكون اعتماد صيغة جديدة للاستثمار من بوابة التأمين التكافلي؟

(51) الرملي، عمر علي سالم، محمد غيث مهباني، تحليل الكفاءة التقنية لشركات التأمين التقليدي والتأمين التكافلي في قطر باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات، مجلة بيت المشورة، قطر، العدد: 21، 2023.

ب) الثمرات المرجوة:

التكافل في الاقتصاد الإسلامي يُعتبر قطاعاً منفرداً من ضمن القطاعات الاقتصادية، ومراعاة هذه الخصوصية تجعل هياكل استثمارية خاصة لمؤسسات التأمين، يمكن أن تكون له ثمرات جمة منها ما هو شرعي، وما هو مالي-اقتصادي وما هو اجتماعي.

أولاً: موافقة الشرع.

جعل هيكل استثماري خاص بالتأمين التكافلي يتوافق مع مقصد الشرع من تنمية المال، وجعل الاستثمار في الاقتصاد الحقيقي يربط بين الخطر والأصول، فيتضاءل الخطر. وبالتالي تتخذ شركات التأمين الإسلامي خطوة لتقليل التبعية المنهجية التي تعاني منها مؤسسات المالية الإسلامية عموماً، في تتبع كل إجراء جديد تتخذه المؤسسات التقليدية، وما ينجر عنه في بعض الأوقات من حرج شرعي وفقهي.

ثانياً: النجاح المالي للشركة.

تعتمد شركات التأمين في تعاملها مع الخطر على قانون الأعداد الكبيرة. وماهيته تتمحور حول زيادة عدد المشتركين، الذي كلما زاد ارتفع إمكان تحديد الخطر اعتماداً على علم الإحصاء. حتى أن بعض الفقهاء أجازوا التأمين التقليدي اعتماداً على قانون الأعداد الكبيرة الذي يقلص الغرر في العملية التأمينية⁽⁵²⁾، الذي أثبت الواقع العملي احتمال فشله حتى مع النماذج المثالية لشركات التأمين، لأن التأمين مداره حول تخفيف آثار الخطر لا درؤه⁽⁵³⁾. فالرفع من عدد المشتركين واتباع سياسة اكتتابية موسعة لن يمتن المركز المالي ويزيد من ملاءة المؤسسة في كل الأحوال بل ربما يكون من شأنه أن يزيد الأخطار لتكون أكبر من الطاقة الاستيعابية⁽⁵⁴⁾. لأن عدم احترام مشغلي التكافل للالتزامات في الوقت المناسب جزاء مشاكل السيولة يمكن أن يؤدي إلى خسارة الثقة

(52) سويلم، سامي، قضايا في التمويل والاقتصاد الإسلامي، الصفحة: 267.

(53) أنظر، المرجع نفسه، الصفحات: 266-267-268.

(54) أنظر، بوديسة، سمية، وخبابة حسان، تقييم سياسة الاكتتاب في شركات التأمين التكافلي، دراسة حالة (مجموعة من شركات التأمين التكافلي الماليزية)، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، العدد: 2، 2022، المجلد: 7، الصفحة: 446.

مع احتمال الإضرار بسمعة مؤسسة التأمين التكافلي⁽⁵⁵⁾، فينجرّ عن ذلك إمّا الانسحاب غير المنضبط للمشاركين، أو التقاضي، أو الإجراءات التأديبية التي يمكن أن يهدد أي منها بقاء المؤسسة بينما لا يوجد في الاقتصاد ما هو أفضل من الاستثمار لرفع رأس مال المؤسسة، حيث تعاني شركات التأمين التكافلي من ضالة رؤوس أموالها⁽⁵⁶⁾. فيجعل الاستثمار المباشر المدروس هذه المؤسسات ذات ملاءة مرتفعة تغطي حاجياتها من السيولة على المدى القريب والبعيد لتكون مؤسسات ذات بعد استراتيجي.

ثالثاً: تجنّب اللجوء إلى إعادة التأمين

تؤمن شركات التأمين مخاطرها لدى شركات تأمينية كبرى، وحقيقة إعادة التأمين أنه اعتراف ضمنيّ بعجز شركات التأمين عن الوفاء بالتزاماتها⁽⁵⁷⁾، فحال شركة إعادة التأمين مع شركة التأمين كحال شركة التأمين مع المستأمين⁽⁵⁸⁾.

وتضطرّ العديد من شركات التأمين التكافلي أن تتحوّل إلى مجرد وسيط للتأمين بسبب ضعف رؤوس أموالها، فتحوّل جلاً أقساطها التأمينية إلى شركات إعادة التأمين. وقد حصل وحوّلت شركات التأمين الإماراتية ما يقارب 23 مليار درهم من الأقساط المكتتبه إلى شركات إعادة تأمين أجنبية بسبب ضعف رؤوس أموالها⁽⁵⁹⁾. لذلك من الأهمية بمكان أن تسعى شركات التأمين التكافلي إلى أن يكون حجمها أكبر لكي تتجنّب اللجوء إلى شركات إعادة التأمين، وقد أثبتت دراسة (Yuslizawati et al.)⁽⁶⁰⁾، الدلالة القويّة بين حجم الشركة ونجاعة استثماراتها.

والهيكل الاستثماري المستقلّ يمكن أن يرفع من طاقة شركة التأمين التكافلي الاستيعابية،

(55) Akther, waheed Risk Management in Takaful. Research Gate. Published: January 2010. Page: 132. <https://www.researchgate.net/publication/228666052>.

(56) الصبّاغ، أحمد محمد، الفرص والتحدّيات في صناعة التأمين التكافلي. شركة التأمين الإسلامية، الأردن. الصّفحة: 11.

(57) السنهوري، عبد الرزّاق، الوسيط في القانون المدني، دار إحياء التراث العربي، الجزء: 7، الصّفحة: 1119.

(58) سويلم، سامي، قضايا في التمويل والاقتصاد الإسلامي، الصّفحة: 278.

(59) شركات إعادة تأمين أجنبية تجذب أقساط مكتتبه بسـ 23 مليار درهم. مجلة مال وأعمال الإماراتية. د.ك. تاريخ النّشر: 2015/08/02.

(60) Yuslizawati, Mohd Yusoff, Ruziah A Latif, Anis Sofea Yahyea, MardziyanaMohamad Malom and ZaibedahZaharum, Factors that affect the investment Performance ofTakaful industry: Malaysia Evidence. International journal of academic research in Business and social science. published: 8/12/2022. Page: 2762-2763.

من خلال الرفع من عوائد الاستثمار، وبالتالي الزيادة في حجمها كمؤسسة، ليسهل عليها الدخول في أعمال جديدة دون اللجوء إلى شركات إعادة التأمين.

رابعاً: تفعيل الدور الاجتماعي.

الاستجابة للدعوات المتكررة بجعل المسؤولية الاجتماعية لدى المؤسسات المالية الإسلامية أفضل من نظيراتها التقليدية يتحقق إذا كانت هذه المؤسسات ناجحة من منطلقها الخاص وهو الانتماء للفكر الاقتصادي الإسلامي. وتنتقد الأدبيات التطبيقية حول المسؤولية الاجتماعية كونها لا تأخذ بعين الاعتبار النجاعة المالية⁽⁶¹⁾، إلا أن مؤسسات التأمين التكافلي لها أن تكون ناجحة مالياً وفاعلة اجتماعياً من منطلقها المفاهيمي. فالمؤسسة الناجحة، تكون أكثر التزاماً بالتزاماتها الاجتماعية، كذلك في ما يتعلق بالتنمية المستدامة.

نستخلص أنه نظراً لطبيعة نشاط شركات التأمين التكافل تبقى استثماراتها معرضة لمخاطر مالية متنوعة أهمها مخاطر السوق والتي تنتج عن تذبذب قيمة الأدوات المالية نتيجة تقلب أسعار السوق والمنافسة الشديدة⁽⁶²⁾. من أجل ذلك كلما كان الاستثمار بعيداً عن الأوراق المالية وأسواق المال كلما كانت الأرباح أكثر واقعية ناتجة عن خلق ثروة حقيقية، تنأى بالاقتصاد عن تدهور قيمة العملة، وبالتالي ثبات قيمة الأصول المستثمرة والنتيجة عائد أكبر على الاستثمار. إضافة إلى التوافق مع مقصد تنمية المال في الشريعة الإسلامية. لذلك إن أذن لشركات التأمين التكافلي في تشريعات تتماشى مع خصوصيتها، والتزمت هي باتمائها، لقدّمت للسوق التأمينية أبعاداً جديدة، وكانت مساهمتها في الاقتصاد أكثر فاعلية منها في الواقع الحالي.

في نهاية هذا البحث نستنتج صحة الفرضية، وهي أن للتأمين التكافلي أثر في النمو

(61) Jean, Marie Peretti, David Autissier, Soufyane Frimousse, Bechir Ben Lahouel, Relation entre investissement institutionnel et performon-sociale : évidence empirique des entreprises Francaises cotées. Cairn. Info. Date de publication : 2014.

(62) بريس، رايح، محاجبة نصيرة، فضيلة زواوي، آليات إدارة المخاطر في شركات التأمين التكافلي «شركة سلامة نموذجاً»، مجلة أبحاث كمية ونوعية في العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد: 03، العدد: 02، السنة: 2021، الصفحة: 158.

الاقتصادي على عينة الدراسة وهي الدول الأربع المملكة العربية السعودية، وقطر، وتونس، والأردن.

الخاتمة:

خلصت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج والتوصيات.

أهم النتائج:

1. التأمين التكافلي له أثر إيجابي في النمو الاقتصادي لدول الدراسة، ويكمن السبب في الارتفاع المطرد لحجم أقساط التأمين التكافلي في هذه الدول. كما يُستنتج أن الدول التي تعتبر نفطية تتفوق فيها صناعة التكافل، على الدول التي يقل فيها ريع النفط في الدخل القومي.
2. خلصت هذه الدراسة إلى وجود تأثيرات مختلفة للمتغيرات الأربع المتبقية على النمو الاقتصادي. حيث كان تأثير النمو السكاني، والمعروض النقدي في الدخل القومي الخام موجباً وذا دلالة. وعلى عكس ذلك انتهت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي وذي دلالة بالنسبة لمعدل الانفتاح، وسلبي وبدون دلالة إحصائية بالنسبة للاستثمار. أما المتغيران الوهميان ريع النفط في الدخل القومي، وجائحة كورونا، فقد كانت العلاقة موجبة مع المتغير التابع، الدخل القومي الخام.
3. الصياغة الجديدة للاستثمار في مؤسسات التأمين التكافلي تقربها من الاقتصاد الحقيقي، من خلال طرقها للاستثمار المباشر.

التوصيات:

- يجب إيلاء اهتمام أكبر بالتأمين التكافلي من قبل سلطة الإشراف باتخاذ إجراءات تجعل القطاع يتطور نحو الأفضل وذلك بجعل نسبة محددة للتأمين التكافلي في أسواق التأمين.

- التأثير الموجب للتأمين التكافلي في التّمو الاقتصادي يمكن أن يكون أفضل مع تحسين باقي المتغيّرات:
 أولاً: بالعمل على رفع نسبة الاستثمار في الدّخل القومي الخام. وهو ما أثبتته دراسة قام بها (الرّزين)⁽⁶³⁾، فقد انتهت الدّراسة إلى وجود علاقة قويّة بين تطوّر الاستثمار في قطاع التّأمين، والتّأمين التكافلي، والدّخل القومي الخام في المملكة العربيّة السّعوديّة. ثانياً: العمل على مزيد من الانفتاح على الأسواق العالميّة، وهو ما أثبتته دراسة (Chen et al)⁽⁶⁴⁾، أنّ فتح الأسواق من شأنه أن يطورّ المجال المالي لأيّ دولة، مع الأخذ بالاعتبار ما خلصت إليه هذه الدّراسة من ضرورة تنمية القطاع المالي داخلياً لأيّ دولة حتّى يكون للانفتاح أثر في التّمو الاقتصادي.
- الدّفع بالمزيد من التّشريعات لصالح التّأمين التكافلي، خاصّة في ما يتعلّق بالاستثمار بطرق ما هو ممتنع في مؤسّسات التّأمين التقليدي، وإفصاح المجال ليكون التّأمين التكافلي مسائراً لنهجه التّشريعي.
- إيجاد سبل للزيادة من حجم أقساط التّأمين لدفع الاستثمار في هذه الصّناعة ومزيد مساهمتها في التّمو الاقتصادي، من بين ذلك الالتزام بقرارات الهيئات الشرعيّة من خلال تقليل الفجوة بين اللوائح التّنفيذيّة والنّظام الأساسي للتّأمين التكافلي، واعتماد قرارات الهيئات المختصّة مثل أيوفي، وهذا من شأنه أن يحفّز فئة من الحرفاء (العملاء) تمتنع عن التّأمين التكافلي باعتباره نظيراً للتقليدي.

(63) الرّزين، عبدالله بن محمّد، التّأمين التعاوني ودوره التّنموي بالمملكة العربيّة السّعوديّة، مجلّة بيت المشورة، العدد2، دولة قطر، 2015.

(64) Chen et al, 2012, How does the development of the life insurance market affect economic growth? Some international evidence. Journal of International Development24, pp 865-893.

ملحق عدد (1): قاعدة البيانات (a panel data base)

count(j)	year(i)	Lnpg	Lnpop	Lnouv	Lninv	Lnmm	lnpib(GDP)	c/pét	covid19
QAT	1	18,5691	2,80188	60,2856	3,27806	43,85427	25,86493349	1	0
QAT	2	18,603	2,64929	57,1234	8,30764	60,41859	25,64478598	1	0
QAT	3	18,64382	2,4409	66,8042	3,73261	58,12244	25,80595677	1	0
QAT	4	18,68305	2,22266	82,8109	0,55939	50,75564	26,02164846	1	0
QAT	5	18,83939	2,0249	94,5061	0,21189	56,03115	26,06588231	1	0
QAT	6	18,83939	1,82479	97,0004	-0,4229	62,99899	26,06920604	1	0
QAT	7	19,01401	1,63216	95,5214	0,50449	67,14446	26,08835372	1	0
QAT	8	19,16262	1,44451	91,3141	0,6621	88,56012	25,83512879	1	0
QAT	9	19,1721	1,22308	84,902	0,51004	90,08568	25,79865315	1	0
QAT	10	19,20914	0,96155	86,6544	0,61204	102,8873	25,85963479	1	0
QAT	11	19,30031	0,72695	96,261	-1,1925	84,51594	25,88754242	1	0
QAT	12	19,29197	0,58514	92,4598	-1,5996	90,30618	25,86940709	1	1
QAT	13	19,24486	0,53942	89,6478	-1,6855	114,1213	25,7000629	1	1
QAT	14	19,51929	0,53942	828,244	-1,68	102,55	23,49389786	1	1
SAU	1	21,80439	1,01407	2177,74	7,59063	48,10371	23,85607027	1	0
SAU	2	22,09546	1,03849	1416,11	8,49635	64,57072	23,97027309	1	0
SAU	3	22,21031	1,0742	1515,23	5,53432	55,16824	24,08282825	1	0
SAU	4	22,3319	1,11152	1867,35	2,42958	49,16938	24,14913334	1	0
SAU	5	22,46654	1,12841	1888,86	1,65527	52,23908	24,20571959	1	0
SAU	6	22,64225	1,10882	1849,6	1,18727	55,79304	24,23145379	1	0
SAU	7	22,83105	1,04247	1964,29	1,05927	61,5892	24,1588852	1	0
SAU	8	23,01033	0,93926	1443,52	1,24429	73,26666	24,19631783	1	0
SAU	9	23,02084	0,81644	1124,69	1,15555	74,73413	24,29205957	1	0
SAU	10	23,01124	0,69667	1169,16	0,20605	70,10222	24,35562799	1	0
SAU	11	22,9696	0,58838	1356,96	0,52011	72,55	24,37789846	1	0
SAU	12	23,04859	0,50969	1453,78	0,56776	72,55	24,27067842	1	1
SAU	13	23,07178	0,45669	51727,4	0,76761	72,55	20,37884859	1	1

SAU	14	23,15231	0,45669	50382,1	0,66	72,55	20,46043725	1	1
TUN	1	0	0,05723	4544,99	5,79719	58,86894	20,84425413	0	0
TUN	2	0	0,06083	3261,96	3,50995	62,58174	20,93768706	0	0
TUN	3	0	0,03483	3418,62	2,88814	62,04713	21,02605788	0	0
TUN	4	0	-0,00241	2358,22	0,89909	66,37812	21,43759565	0	0
TUN	5	13,03681	-0,0265	2169,39	3,28521	65,76385	21,51837335	0	0
TUN	6	14,50866	-0,02831	1987,1	2,17447	65,27411	21,60884652	0	0
TUN	7	15,76142	0,00151	1850,99	2,03846	65,30296	21,68068133	0	0
TUN	8	16,21341	0,04862	1445,39	2,11997	65,42101	21,73943135	0	0
TUN	9	16,75995	0,09798	1323,88	1,40342	66,61258	21,79260953	0	0
TUN	10	16,90655	0,13021	1307,5	1,92329	69,66591	21,85106587	0	0
TUN	11	17,14772	0,13616	1394,74	2,31679	67,37406	21,88048382	0	0
TUN	12	17,2495	0,10766	48,0718	1,93331	68,68099	25,21862858	0	1
TUN	13	17,37086	0,05245	36,4307	1,39211	77,87559	25,40006888	0	1
TUN	14	17,57671	0,05245	33,6006	1,55	73,88	25,59416254	0	1
JOR	1	17,80449	1,5481	13,6073	12,4759	118,4167	26,18130835	0	0
JOR	2	18,36939	1,61126	12,0483	9,83418	135,8447	26,15443286	0	0
JOR	3	17,62217	1,64959	18,5837	6,22248	134,179	25,8399061	0	0
JOR	4	17,55318	1,68256	21,0353	5,03336	126,6423	25,83887651	0	0
JOR	5	17,84086	1,69082	19,9143	4,89481	115,7801	25,95553773	0	0
JOR	6	17,55318	1,64237	16,8889	5,64977	121,3521	26,14983335	0	0
JOR	7	18,00517	1,52314	17,339	5,91205	108,7485	26,1770306	0	0
JOR	8	18,20996	1,34155	20,0018	4,1472	111,6765	25,94020935	0	0
JOR	9	18,25816	1,11764	282,765	3,89285	112,7136	23,25608914	0	0
JOR	10	18,29285	0,87324	247,963	4,87814	108,0172	23,43510762	0	0
JOR	11	18,35881	0,59745	222,138	2,20178	103,79	23,56295448	0	0
JOR	12	18,41063	0,30691	168,303	1,62181	105,1786	23,84376393	0	1
JOR	13	18,37986	-0,00079	117,325	1,72078	113,254	23,92348372	0	1
JOR	14	18,43063	-0,00079	124,409	1,66	109,55	24,02404618	0	1

المصدر: من إعداد الباحث (مصادر البيانات مضمنة في البحث).

ملحق عدد 3: ريع النفط في الدخل القومي لدول الدراسة

السنة	الأردن	تونس	قطر	السعودية
2008	0,00479654	5,93514844	32,604071	54,085801
2009	0,00223181	3,44832785	23,0165619	34,6315417
2010	0,00222486	4,12711827	26,602604	37,9011314
2011	0,00229865	5,01344964	29,9468705	49,1612189
2012	0,00247523	5,06594683	28,3389822	47,4093852
2013	0,00191268	4,28421078	25,359587	44,4564985
2014	0,00161999	3,35507825	21,5388184	40,321969
2015	0,00042991	1,625963	13,0300595	23,9567993
2016	0,00025081	1,26674487	11,1615579	20,0051771
2017	0,00021179	1,48811485	13,5394625	23,6170719
2018	0,00098052	1,99021549	16,2911609	28,0842812
2019	0,00078773	1,66141181	14,5084244	24,329578
2020	0,00046772	0,91667753	10,5957304	15,9789108
2021	0,01436331	1,5489621	15,2784667	23,6862941

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات البنك الدولي.

المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

- القرآن الكريم.
- ابن خزيمة، صحيح ابن خزيمة، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت.
- أبو داود، سنن أبي داود، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت.
- أزمة شركات التكافل الكويتية بعنوان «التأمين التكافلي يثير جدلاً حول مفارقة سرعة ازدياد عدد شركاته مقابل بطء نمو أعماله». نشر: أرقام. د ك. التاريخ 2008/03/30.
- أسواق الإمارات، صحيفة الخليج الإماراتية. د ك. تاريخ النشر: 15-02-2022.
- بريش، رابع، محاجبية نصيرة، فضيلة زاوي، آليات إدارة المخاطر في شركات التأمين التكافلي «شركة سلامة نموذجاً»، مجلة أبحاث كمية ونوعية في العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد: 03، العدد: 02، 2021، الصفحة: 158.
- بوديسة، سمية، خبايا حسن، تقييم سياسة الاكتتاب في شركات التأمين التكافلي، دراسة حالة (مجموعة من شركات التأمين التكافلي الماليزية)، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، العدد: 2، 2022.
- الشاذلي، جمعة، شركات التأمين تحجم عن الاستثمار المباشر، جريدة المال المصرية، التاريخ: 2021/04/8.
- الرزين، عبد الله بن محمد، التأمين التعاوني ودوره التنموي بالمملكة العربية السعودية، مجلة بيت المشورة، العدد2، دولة قطر، 2015.
- الرملي، عمر علي سالم، مهاني محمد غيث، تحليل الكفاءة التقنية لشركات التأمين التقليدي والتأمين التكافلي في قطر باستخدام أسلوب تحليل مغلف

- البيانات، مجلة بيت المشورة، قطر، العدد: 21، 2023.
- السنهوري، عبد الرزاق، الوسيط في القانون المدني، دار إحياء التراث العربي.
 - سويلم، سامي، قضايا في التمويل والاقتصاد الإسلامي، دار كنوز إشبيليا.
 - شركات إعادة تأمين أجنبية تجذب أقساط مكتتبة بـ: 23 مليار درهم، مجلة مال وأعمال الإماراتية، دك، تاريخ النشر: 2015/08/02.
 - شركات التأمين التكافلي في الكويت تكافح من أجل البقاء في سوق مزدحمة، نشر: رويترز، أخبار الاقتصاد، دك، التاريخ: 2014/02/10.
 - صادرات السعودية بأعلى مستوى منذ أبريل 2020. وكالة الأناضول، اقتصاد السعودية، منشور محدث، دك، بتاريخ: 2022-04-18.
 - الصبّاغ، أحمد محمد، الفرص والتحديات في صناعة التأمين التكافلي، شركة التأمين الإسلامية، الأردن.
 - عبد الحميد، إسلام، التأمين التكافلي تحقق 1.16 مليار جنيه أقساطا خلال شهرين، نشر: مجلة أموال الغد الاقتصادية، التاريخ 2023/05/16.
 - فريد، أمل، أبرز شركات التأمين المدرجة في بورصة الكويت 2023، نشر: كويت مارت، التاريخ: 2023/12/19.
 - القصاص، محمود، الاستثمار الأجنبي المباشر يهبط 42% سنة 2020، العربية نت، تاريخ النشر: 2021-01-24.
 - المرغيناني، علي بن أبي بكر، الهداية في شرح بداية المبتدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
 - النيسابوري، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، تحقيق، محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
 - موسى، عبد القادر، مسعودي محمد، أثر تسعير المرابحة بالاعتماد على سعر الفائدة Labor، على الأداء المالي للمصارف الإسلامية، دراسة حالة لعينة من

- المصارف الإسلامية، مجلة التكامل الاقتصادي، 2021.
- التّابتي، رحمة، محمود سحنون، تقييم العلاقة بين العائد والمخاطر في سوق الأسهم الإسلامي، مجلة الدّراسات الماليّة والمحاسبية والإدارية، العدد: 7، 2022.

المراجع باللّغات الأجنبيّة:

- Abidi, Ilyes, Nsaibi Mariem ,Regaieg Boutheina, (2020). Challenges of Islamic insurance. International journal of economics and financial issues ISSN: 2146-4138. 16/06/2020.
- Abu-Bader, S. and Abu-Qarn, A.S., (2008). Financial development and economic growth: The Egyptian Experience. Journal of policy modelling, 30, 887-898.
- Batubara, Maryam, Sakti Andiyanto, (2023). The influence of Islamic insurance and Islamic banks on Indonesia's economic growth for the period 2016-2022. Al-Falah: Journal of islamic economics. Vol. 8, No. 2, 271-286.
- Bittencourt, M., (2012). Financial development and economic growth in Latin America: Is Schumpeter right? Journal of policy modeling 34(3), 341-355.
- C'est mon Assurance, qu'est ce qu'une société d'assurance. 03/04/2022.
- Chen et al, (2012), How does the development of the life insurance market affect economic growth ? Some international evidence. Journal of international development 24, 865-893.
- Code d'Assurance Tunisien. 15/04/2022.
- Greenwood, J., Sanchez, J. M., Wang, C., (2013). Quantifying the impact of financial development on economic development. Review of Economic Dynamics 16(1), 194-215.
- Guettoufi, Yacine, Berrag Mohammed, (2020). The impact of financial risks on the performance financial for Takaful insurance companies Saudi

- empirical study(2010/2018). *Dirassat Journal Economic Issue*, 11(2), 341-357.
- Hassan, M. K., Sanchez, B., Yu, J. S., (2011). Financial development and economic growth: New evidence from panel data. *The quarterly review of economics and finance* 51(1), 88-104.
 - Henry K.T., Alex T, I., (2015). Regional economic integration and economic growth in the Comesa region, 1980–2010. *African development review*. Published: 18/03/2015, 67-77.
 - <https://www.c-mon-assurance.com/mutuelle/faq/societe-d-assurance/>.
 - IIBI, institute of Islamic banking and insurance, Islamic insurance (Takaful).
 - Keho Y, Wang M, G., (2017). The impact of trade openness on economic growth: The case of Cote d'Ivoire. Taylor and Francis on line. Article: 1332820 | Received 07 Mar 2017, Accepted 15 May 2017, Published online: 31 May 2017.
 - Khanh, Hoang, Cuong Nguyen, Harvey Nguyen, Lai Van Vo, (2023). Disaster response: The COVID-19 pandemic and insider trading around the world, *global finance journal* 56 (2023) 100814.
 - Lartey E., (2010). A note on the effect of financial development on economic growth, *applied economics letters*, Taylor & Francis journals, vol. 17(7), 685-687.
 - Muye I.M & Hassan, A, F, (2016). Does islamic insurance development promote economic growth? A panel data analysis. 7th international economics and business management conference, 5th and 6th october 2015. *Procedia economics and finance*, 32, 368-373.
 - Nor Izzati, Mohd Aziz, Salina Kassim, (2020). The contributions of Takaful industry towards economic growth, savings and investment in Malaysia. *International journal of advanced research in economics and finance*. e-ISSN: 2682-812X | Vol. 2, No. 4, 31-38.
 - Oubya, Ghazlene, (2016). Contribution à l'étude des déterminants de la

- performance de l'entreprise: impact de la création de valeur pour le client sur la performance des entreprises hôtelières en Tunisie, Thèse de doctorat de sciences de gestion, université côte d'azur, université côte d'azur.
- Peretti J, M., Autissier D., Frimousse S., Ben Lahouel B., (2014). Relation entre investissement institutionnel et performoncesociale : évidence empirique des entreprises Francaises cotées. Cairn. Info. Date de publication : 2014.
 - R. W. Goldsmith,(1969). Financial structure and development. (New Haven and London: Yale university press, 1969. The economic journal, volume 80, issue 318, 1 june 1970, 365–367. Published: 01 June 1970.
 - Salinas, Jos´e Antonio Fern´andez, Martínez Jos´e Manuel Guaita, Martín Jos´e María, (2022). An analysis of the competitiveness of the tourism industry in a context of economic recovery following the COVID19 pandemic, Technological forecasting & social change 174 (2022) 121301.
 - Souhail, Amna, Syed Kumail Mehdi, (2017). The impact of islamic banks and Takaful companies on economic growth: A case of Pakistan. journal of finance & economic research 2(2), 130-143.
 - Sethy, Susanta Kumar, Harihar Sahoo, (2015). Investigating the relationship between population and economic growth: An analytical study of india. Indian journal of economics & business, 2015. 20 Pages Posted: 6 Apr 2016.
 - Sutan E, H., Aaleya M, A., (2015). A comparative analysis on the financial performance between Takaful and conventional insurance companies in Bahrain during 2006-2011. Article in Journal of Islamic Economics Banking and Finance · April 2015.
 - Ali, Syed Danish (2017). Investment considerations for Takaful Islamic insurance. Society of Actuaries. Article from Risks & Rewards. August 2017.
 - Akther, Waheed (2010). Risk management in Takaful. Research Gate. Published: January 2010. P, 132. <https://www.researchgate.net/>

- publication/228666052.
- Yuslizawati M. Y, Ruziah A. L, Anis S, Y., Mardziyana M. M, and Zaibedah Z., (2022). Factors that affect the investment performance of Takaful industry: Malaysia Evidence. International journal of academic research in Business and social science..published: 8/12/2022, 2762-2763.
 - Zhang, J., Wang, L., Wang, S., (2012). Financial development and economic growth: Recent evidence from China. Journal of Comparative Economics 40(3), 393-412.